ومع انه من السابق لأوانه التكهن بنتائج الانتخابات البرلمانية التي يزمع ميتران الدعوة اليها في أواخر حزيران (يونيو) القادم، فليس من الصعب التكهن بأن اليسار، ممثلاً بالحزبين الرئيسين، قد يحصل على أغلبية المقاعد. لكن السؤال يبقى: كيف سيكون تناسب القوى بين طرفي اليسار، وهل يستطيع الشيوعيون فرض مواقفهم، من مواقع القوة، على حلفائهم الاشتراكيين؟ حتى الآن، ليست هناك معطيات، في هذا المجال، سوى تصريح جورج مارشيه، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي أدلى به إثر اعلان نتائج الانتخابات والذي يؤكد فيه اصرار الشيوعيين على المشاركة في الحكومة المقبلة. وهذا أمر طبيعي، وبخاصة ان اللوحة السياسية الفرنسية لا تعرف مقابلاً للتجربة الايطالية، حيث يمكن لحكومة أقلية أن تحظى بثقة الأطراف التي لا تشارك فيها مباشرة.

لقد ركز الاشتراكيون هجومهم على الشيوعيين، واعتراضهم على الاشتراك معهم في حكومة واحدة يتركز على الخلافات القائمة بين الطرفين في المواقف الدولية. وتمثل هذا الهجوم في اعلان ميتران، عشية الدورة الثانية للانتخابات، رفضه إشراك الشيوعيين في الحكم ما لم يغيروا موقفهم تجاه أفغانستان. أما الشيوعيون، فتجنبوا اثارة الخلافات حول السياسة الخارجية وركزوا على عنصرين هما: الاصرار على تنفيذ برنامج الاصلاحات الاقتصادية والتخويف من ان عدم الاشتراك في حكومة تحالفية سيدفعهم إلى «استقبال» ميتران بموجة اضرابات عمالية عارمة.

بناء على هذا، يصعب التنبؤ بتأثير اشتراك الشيوعيين في حكومة تحالف على السياسة «الفلسطينية» لفرنسا، وذلك رغم الموقف المعروف للحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الفلسطينية وتضامنه مع نضال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن فرنسا، لكونها دولة مؤثرة ولكن غير حاسمة في مجريات الصراع العربي – الاسرائيلي عموماً، ستتأثر أكثر مما ستؤثر في نتائج الانتخابات الاسرائيلية القادمة، وفي التطورات على الجبهة اللبنانية – السورية من جهة والاسرائيلية من جهة أخرى.

وثانياً، أخيراً، إلى جانب «المصالح» ضمن محددات السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية. لكن هذا يتطلب أيضاً الاشارة إلى مواقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من أهم القضايا العربية الأخرى.

فالحزب الاشتراكي الفرنسي، لم يخف موقفه السلبي تجاه السياسة العراقية عموماً، ومعارضته لتزويد فرنسا ديستان الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات النووية.

وقد سبق لصحيفة لوماتان، الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي، ان اعتبرت أن السياسة الفرنسية تجاه بلدان الخليج العربي والشرق الأوسط القائمة على عمودي النفط العربي مقابل الأسلحة الفرنسية سياسة تجارية، قصيرة النظر ومغامرة.

أما بالنسبة لشمال أفريقيا، فان الحزب الاشتراكي الفرنسي يتمتع بعلاقات طيبة مع حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ومع الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي والأحزاب الاشتراكية المغربية. وهذه العلاقات تحدد، إلى مدى بعيد، موقف فرنسا من أبرز القضايا العربية – الافريقية كالموقف المؤيد لحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية والموقف المناهض للسياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه تشاد وزائير وغيرها من البلدان الافريقية، وبخاصة البلدان الناطقة بالفرنسية «الفرانكوفونية».

وينطوي برنامج الاصلاحات الذي يعتزم الاشتراكيون الفرنسيون تنفيذه على تأميم حوالي عشر مؤسسات صناعية فرنسية ضخمة من بينها: شركة داسو للصناعات الحربية وشركة توميسون للصناعات الالكترونية، وكلاهما زبونان هامان لبلدان الخليج والجزيرة والعراق.

بيد ان هذا لا يعني تغييراً جذرياً لوجهة العلاقات الاقتصادية الفرنسية في الأمد القصير. فهناك عقود والتزامات، بين السعودية والعراق من جهة والشركتين المشار اليهما من جهة أخرى، لا يحتمل أن